آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (27) – 7 / 5 / 2017

معهد التخطيط القومي

"إنشاء هيئة عليا لتنمية جنوب مصر"

أ.د. فريد أحمد عبد العال

مدير مركز التنمية الإقليمية

انطلاقا من إعلان السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عن **إنشاء هيئة عليا لتنمية جنوب مصر**، وذلك في إطار حزمة من القرارات، والتي تهدف إلى الارتقاء بالخدمات العامة وتوفير فرص عمل والعناية بآثار النوبة، باستثمارات تصل إلى 5 مليار جنيه خلال الخمس سنوات القادمة، **وتتضمن هذه المشروعات:**

- الانتهاء من المشروعات التنموية بمنطقة نصر النوبة ووادي كركر قبل نهاية يونيو 2018.
- إنشاء مناطق صناعية متكاملة للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، على أن تبدأ المرحلة الأولى منه بإنشاء 200 مصنع صغير بكل محافظة من محافظات الصعيد.
- زيادة الجهود الموجهة لتحسين مستوى جودة الحياة بالصعيد، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والنقل والإسكان، وتطوير برنامج تكافل وكرامة ليتضمن برامج تشغيل لأبناء الأسر التي يشملها البرنامج.
- الإسراع في تنفيذ مشروع المثلث الذهبي، والذي يهدف إلى إنشاء مناطق للصناعات التعدينية ومناطق سياحية عالمية بحيث يصبح هذا المثلث منطقة عالمية جاذبة للاستثمار.
- تحويل أسوان إلى عاصمة للاقتصاد والثقافة الإفريقية.
- وضع تصور تنموي متكامل لمنطقة "خور قندي" والمقدرة مساحتها بنحو 12 ألف فدان خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر.
- مراجعة موقف من لم يتم تعويضه في الفترات السابقة لإنشاء السد العالي، وما تلاها خلال فترة زمنية لا تتعدى ستة أشهر على الأكثر من خلال لجنة وطنية تشكل لهذا الغرض.

ومن ثم فإن الإعلان عن إنشاء هذا الكيان التنموي يتطلب إعادة النظر في مدى فعالية فكرة هيئات التنمية التي تم طرحها في القرن الماضي، والتي شملت على سبيل المثال ما يلي:

إنشاء الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي:

حيث صدر القرار الجمهوري رقم 336 لسنة 1974 بشأن إنشاء الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي (تتبع وزير التعمير) لإحداث تنمية شاملة ومتواصلة، وتختص بتنمية واستغلال الموارد البشرية والسمكية والزراعية والتعدينية والسياحية ببحيرة ناصر وشواطئها والأراضي المحيطة بها في المنطقة الممتدة ما بين خطي عرض 22-24 شمالاً، والذي عدل بالقرارات التالية:

- القرار الجمهوري رقم 420 لسنة 1978 بإنشاء الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي تحل محل جهاز تنمية بحيرة ناصر في ممارسة اختصاصاتها وجميع حقوقها والتزاماتها وتتبع وزير التعمير والمجتمعات الجديدة.
- القرار الجمهوري رقم 162 لسنة 1996 بتبعية الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .
- القرار الجمهوري رقم 70 لسنة 2007 بدمج الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بنفس الأهداف والاختصاصات.

إنشاء الأقاليم الاقتصادية وهيئات التخطيط الإقليمي:

حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 1102 لسنة 1974 الخاص بتنظيم وزارة التخطيط وتقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية، وتلاه صدور القرارات التالية:

- قرار رئيس الجمهورية رقم 495 لسنة 1977 الخاص بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية وإنشاء هيئات التخطيط الإقليمي وتعديلاته في قانون نظام الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 وتعديلاته فيما يخص موضوع التخطيط الإقليمي (قانون 50 لسنة 1981 مادة 1/8، وقانون 145 لسنة 1988 مادة 1، 1/8).
- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 181 لسنة 1986 بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 495 لسنة 1977 بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية وإنشاء هيئات التخطيط الإقليمي.

وبالرغم من القرارات المنظمة لعمل هذه الهيئات، إلا أن عملها قد شابه الجمود نتيجة للمشاكل التي واجهتها وحدت من دورها التنموي، والتي تتضمن الآتي:

- عدم وجود قنوات اتصال فعالة بين هذه الهيئات وأجهزة الإدارة المحلية والوزارات المركزية، مما أدى إلى عدم إشراك المحليات وهذه الهيئات في إعداد الخطط التنموية التي تقوم بها الوزارات المركزية.
- ضعف الإمكانيات التنظيمية والبشرية المتاحة في كافة مراحل العملية التخطيطية، بالإضافة إلى عدم توافر قواعد البيانات وضعف الكوادر الفنية اللازمة لعمليات التخطيط والإحصاء والبحث العلمي.
- عدم وجود صلاحيات أو سلطات للقائمين عليها، بما يتناسب مع المهام الموكلة إليهم.

رؤية لاستدامة هيئات التنمية في ضوء المستجدات والخبرات الدولية:

انطلاقا من المشاكل التي أحاطت بالدور التنموي لهيئات التنمية التي تم إنشاؤها، فإن الأمر يستدعي الاستفادة من المستجدات والخبرات الدولية للتوصل إلى منهج جديد يمكن من خلاله الاستفادة من فكر تقسيم الدولة إلى وحدات تنموية، خاصة في المناطق أو الأقاليم ذات المردود الاقتصادي والمؤسسي، وذلك في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفى إطار الاستفادة من التطور التقني السريع.

وفى ظل هذا الإطار، فقد أفرزت المتغيرات والتجارب الدولية بعض الأنماط التنموية متعدة المستويات، والتي يمكن التأسيس عليها لاستكمال الإطار المؤسسي لإنشاء الهيئة العليا لتنمية جنوب مصر، بما يدعم جهود التنمية في محافظات الصعيد، والتي تتضمن وحدات تنموية تتسم بالنمو المتسارع قادرة على المنافسة، وجذب المزيد من الاستمارات المحلية والعالمية، وتعمل على تحقيق الأهداف المنوطة بها، **والتي تتضمن الآتي:**

- استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة بشكل متوازن، بما يتوافق والطاقة الاستيعابية لكل وحدة تنمية.
- التوزيع المتكافئ والمتوازن لمقومات التنمية على مستوى المحافظات.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في توزيع الموارد والثروات بين المحافظات والحد من الفقر.
- توفير فرص عمل وتحقيق جودة الحياة للمواطنين.
- الاعتماد على الموارد غير التقليدية للمياه والطاقة لمقابلة الزيادة السكانية والمشروعات التنموية.

ومن ثم فإن التجارب الدولية قد أسهمت في إيجاد هيئات تنموية مختلفة، ومتعددة في مستوياتها وأدوارها التنموية على النحو التالي:

- **وحدات تنمية قومية،** تعمل على توجيه فكر التنمية الإستراتيجى القومي، بما يسهم في تحقيق متطلبات الاندماج في المنظومة الاقتصادية، ويعمل على تحويل بعض مدن جنوب الصعيد إلى مدن جاذبة للاستثمارات المحلية والدولية، وذلك في إطار متطلبات الاندماج في المنظومة الاقتصادية على المستوى القومي والإقليمي.
- **وحدات تنمية إقليمية،** تتسم بتركز سكان ومستقطبة للاستثمارات المحلية، ومؤهلة مكانياً وبشرياً مما يجعلها ذات قدرة تنافسية أعلى مقارنة بالوحدات التنموية الأخرى على المستوى القومي.

- **وحدات تنمية محلية،** تعمل على تقليص الفجوات التنموية بين كافة الوحدات المحلية على صعيد المحافظات والأقاليم، ومن ثم يعمل على تحقيق العدالة المكانية للتنمية.

معايير ومتطلبات إنشاء الهيئة العليا لتنمية جنوب مصر:

في إطار التباين والعلاقات المكانية متعددة الأبعاد بين الوحدات التنموية التي تم تناولها بالتحليل السابق، والتي أوضحت قدرة هذه الوحدات على المنافسة ودفع عجلة التنمية على مستوى الدولة، بعد توفر **مجموعة المعايير والمتطلبات الخاصة لاستكمال إنشاء الهيئة العليا لتنمية مصر، والتي تشمل التالي:**

- تحديد المناطق ذات الطبيعة الخاصة والمخصصة لجذب الاستثمارات المحلية والدولية.
- تحديد أولويات وحجم الاستثمارات للمشروعات التنموية.
- استكمال المقومات التكنولوجية ودراسة فرص تطورها داخل محافظات جنوب مصر.
- الاستفادة من الفرص والمزايا النسبية التي تتسم بها محافظات جنوب مصر لإنشاء مناطق صناعية وريفية جديدة.
- استكمال محاور الربط الطولية والعرضية لشبكة الطرق داخل المحافظات، أو فيما بينها.

وفى إطار المعايير والمتطلبات السابقة لإنشاء وحدات للتنمية متعددة الأبعاد، فإننا نحتاج إلى إعادة تأهيل كافة الوحدات التنموية على الصعيد القومي والإقليمي والمحلي، بما يتوافق مع تلك المتطلبات اللازمة لتشكيل وحدات تنموية مستقبلية بمستوياتها وأدوارها المختلفة، وبما يسهم في إيجاد الوحدات التنموية التالية:

- **وحدات تنمية ذات أدوار عالمية** مؤهلة لاستقبال الاستثمارات العالمية، لها إطار مؤسسي واضح ومحدد، وإدارة لامركزية لها صلاحيات ومسئوليات، تمتلك القدرة على امتلاك وإنتاج التقنيات العالمية.
- **وحدات تنمية لها دور إقليمي** ذات قدرات تأهيلية محدودة مؤهلة لاستقبال الاستثمارات، بها قاعدة صناعية ومتعددة الأنشطة في إطار تحقيق الأهداف القومية للدولة.
- **وحدات تنموية ذات أدوار محلية** لا تمتلك القدرة على استقبال الاستثمارات، ولكنها وحدات متجانسة تنموياً.

ومن ثم فإن توجه الدولة المصرية في الآونة الأخيرة نحو إنشاء وحدات / هيئات للتنمية المكانية، ليست بجديدة، ولكنها تتطلب الآتي:

- فهماً شمولياً لطبيعة هذه الوحدات، ووجود إطار مؤسسي منظم تسهل إدارة عملية التنمية، بالإضافة إلى ما تتضمن من نظم اجتماعية واقتصادية ذات نسق عمراني لها مردود تنموي متعدد المستويات.
- وضع وصياغة رؤية تنموية محددة وترجمة هذه الرؤية إلى برامج ومشروعات للوصول إلى الحيز المكاني المستهدف، وذلك وفقاً لرؤية مصر للتنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وأخيراً فإن التوجه نحو إنشاء وحدات للتنمية المكانية قد تسهم في تحقيق أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة بحلول 2030، خاصة في تكوين مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حقوق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحوار الاجتماعي المبني على القدرات، و يوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهشمة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225
بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com
www.inplanning.gov.eg